والرفاهية، مع مراعاة فرص التدريب والتعليم لمواجهة الإحتياجات الحقيقية لمرحلة السلام.

رابعاً: إعداد الدراسات الكاملة للمشروعات المختلفة، وفقاً للإستراتيجية الاقتصادية لمرحلة السلام، لمواجهة الاستثمارات المحلية والأجنبية المتوقع زيادتها في هذه المرحلة.

خامساً: التخطيط الاقتصادي والعمراني لشبه جزيرة سيناء، مما يلزم إجراء مسح شامل لكافة مواردها الاقتصادية والزراعية والتعدينية والبترولية، إضافة إلى تخطيطها عمرانياً من حيث الطرق والمواصلات والاسكان ونوعية المدن الجديدة، بحيث تصبح سيناء قوة جذب لقطاعات كبيرة من سكان الوادي، وعاملاً من عوامل السلام.

سادساً: دراسة تصحيح بعض أوجه الإطار الاجتماعي والاقتصادي بهدف القضاء على كافة المعوقات في الانتاج والخدمات.

وقد واصلت شعب ولجان المجالس القومية المتخصصة العمل منذ زيارة الرئيس السادات للقدس، بهدف التوصل إلى الإطار المناسب لاستراتيجية التنمية في مرحلة السلام. وأكدت نتائج العمل، بعد ذلك، أهمية التعرف على أسلوب واتجاهات التفكير في إسرائيل واحتمالات أطماعها في المنطقة، وما إلى ذلك من المعلومات التي يمكن على ضوئها التحصن تجاه ما قد يتعرض له في المستقبل.

ويلاحظ على تلك الرؤية للاقتصاد المصري في مرحلة السلام، والتي عبر عنها المجلس القومي للإنتاج بالآتي: ١ ــ انها رؤية مغرقة في التفاؤل، فيما يتعلق بتدفق المساعدات الخارجية ورأس المال الأجنبي إلى مصر بهدف «تعويض خسائر الحرب»، وبدلاً من الحديث عن تعبئة وتنمية الموارد القومية، أخذ المجلس، تحت تأثير تصريحات براقة لبعض المسؤولين في الخارج، آنذاك، يتحدث عن صندوق للموارد الاجنبية، على غرار مشروع مارشال؛ ٢ ــ أن الرؤية تعكس الحاجة الداخلية للسلام الاقتصادي من أجل إصلاح الخلل الهيكلي والعيوب المتراكمة في أجهزة الانتاج والخدمات. بمعنى أن السلام يمكن أن يكون مرحلة لالتقاط الأنفاس وإصلاح الأخطاء؛ ٣ ــ غياب أية تصورات فعلية لما يمكن أن تؤول إليه العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وإمكانيات قيام هذه العلاقات واتجاهاتها. وربما يرجع ذلك إلى غياب المعرفة بحقائق الاقتصاد الإسرائيلي.

لكن هذه الرؤية تمثل على أية حال عينة مهمة من التفكير الرسمي بخصوص الاقتصاد في مرحلة السلام، وبالتالي تبرز أولوية الإحتياجات الداخلية في عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ فالسلام الذي يأتي بعد ٣٠ عاماً من الحروب، يعني، في المقام الأول، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقدرة على التنمية وزيادة الإنتاج وحل المشاكل المتراكمة*. إن إحتياجات إعادة ترميم البناء الداخلي تحتل، إذن، الأهمية الأولى بالنسبة للرؤية المصرية لاقتصاديات التطبيع، وذلك على عكس إسرائيل، التي تمثل إحتياجاتها للتوسع الخارجي الأهمية الأولى بالنسبة لاقتصاديات التطبيع. ولذا، فليس

* من حديث لوزير الدفاع إلى التلفزيون المصري، نشر الأهرام، ٢٧/١/١٩٨٠.